ملخصات الخبراء
سياسة إقليمية
منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM
٣ أكتوبر ٢٠١٩

الانتخابات الرئاسية التونسية: ترسيخ للديمقراطية أم بداية انسداد سياسي؟

عزالدين عبد المولى

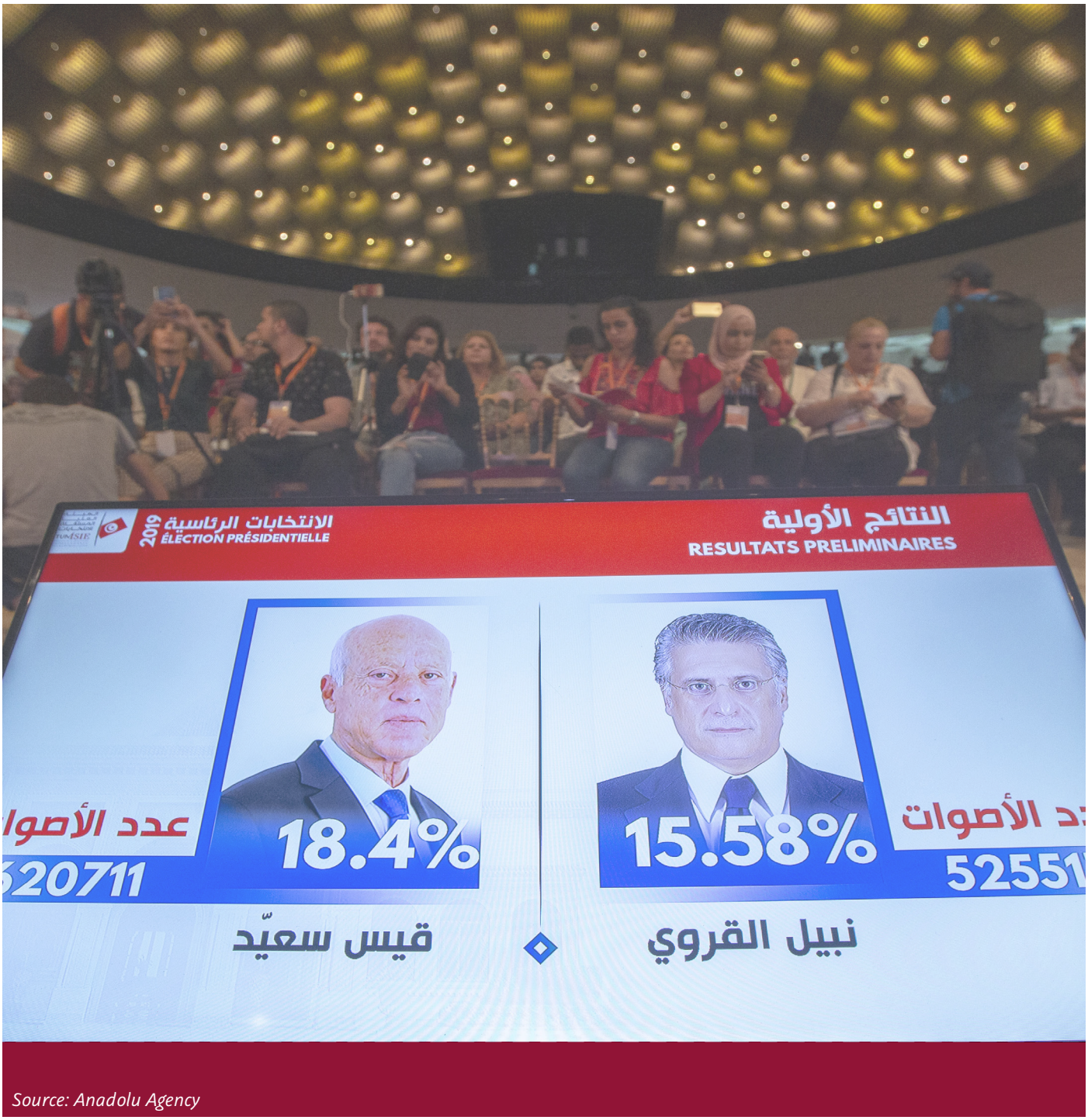

Source: Anadolu Agency

تمهيد: حين أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية عن نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩، أحدثت هذه النتيجة صدمة هزت المجال السياسي بأكمله، وفاجأت بشكل خاص الأحزاب السياسية التي في السلطة. فمن جهة، لم ينجح أي من الأحزاب في الوصول بمرشحيهم إلى الجولة الثانية، ومن جهة أخرى، كان تفوق المرشحين الناجحين غير متوقع، إذ نجح كلاهما في الوصول إلى المرحلة الثانية دون خبرة سياسية تذكر. المنافس الأول قيس سعيد أكاديمي ذو رؤية ثورية وخطاب متناسق، معظم ناخبيه هم شباب متعلمون تجمعوا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. والمنافس الثاني هو نبيل القروي، والذي حصد شهرته من خلال قناته التلفزيونية وعمله الخيري لكنه يقبع حاليًا خلف القضبان، إذ اعتقل قبل أيام قليلة من بدء الحملة الانتخابية. وبغض النظر عن نتيجة الجولة الثانية، فإن التحول الديمقراطي التونسي قد وصل بالفعل إلى مستوى متقدم وينبغي أن ينتقل إلى مرحلة ترسيخ تلك الديمقراطية. ومع ذلك، فإن مهمة القيادة الجديدة لن تكون سهلة وسط توقعات ببرلمان مجزأ وحكومة هشة ورئيس منعزل.

مقدمة:

مرت ثماني سنوات منذ أطاح التونسيون برئيسهم عبر حراك شعبي واسع، والذي أطلق بدوره مسيرة تغيير سياسي تزداد صعوبة عكس مسارها يوما بعد يوم. وانتشر هذا الحراك، والذي يطلق عليه الربيع العربي، بسرعة في جميع أنحاء المنطقة وشاركت فيه العديد من الدول العربية بما في ذلك مصر وليبيا واليمن وسوريا. كان الحراك انتفاضة جماعية، أعطت الانطباع بأن الوقت قد حان أخيرًا لكي تنتقل المنطقة إلى الحكم الديمقراطي. وعلى عكس بقية بلدان الربيع العربي، فإن تونس هي الدولة الوحيدة التي تمكنت من المضي قدما والتمسك بانتقالها الديمقراطي. ففي الأعوام الثمانية الماضية، شهدت تونس خمس انتخابات متتالية حرة وشفافة في منطقة مضطربة وغير مستقرة. [١]

تمثل انتخابات ٢٠١٩ علامة فارقة في العديد من النواحي. أولاً، تمثل هذه الانتخابات فصلاً جديداً في العملية الانتقالية في تونس واختبارًا لهذه الديمقراطية الوليدة وصحة مؤسساتها الديمقراطية الناشئة. كما أن هذه الانتخابات مهمة محليا وإقليميا كذلك. فعلى المستوى المحلي، سيؤدي هذا الإنجاز إلى وصول عملية الانتقال الديمقراطي إلى نهايتها الطبيعية ويضع هذا البلد الصغير الواقع في شمال إفريقيا بين «الديمقراطيات الراسخة»، كما تصفها المصطلحات الانتقالية الديمقراطية. وعلى المستوى الإقليمي، يقدم هذا النجاح طريقًا ثالثًا للأمام لمن يبحث عن التغيير السياسي في العالم العربي بما يتجاوز معضلة الديكتاتورية أو الفوضى التي تمزق المنطقة منذ عقود.
شارك في هذه الانتخابات ستة وعشرون مرشحًا يمثلون طيفًا واسعًا من الميول الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية. ولم يتمكن أي مرشح من الفوز من الجولة الأولى لأسباب مختلفة. ومن المستغرب أن يكون المرشحان المتنافسان في الجولة الثانية جديدين تمامًا على السياسة، وخبرتهما السياسية ضئيلة أو معدومة. بروز اسم قيس سعد كان مفاجئا، إذ جاء من خلفية أكاديمية في القانون الدستوري وظهر عدة مرات على وسائل الإعلام بعد الثورة ولم يكن معروفا بذلك القدر. بينما كان نبيل قروي معروفًا للجمهور من خلال قناته التلفزيونية «نسمة» وعمله الخيري في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فقد اتُهم القروي بالتهرب الضريبي وغسل الأموال قبل أيام فقط من بدء الحملة الانتخابية ولم يُفرج عنه بعد. لهذا السبب كانت هذه النتيجة صادمة، إذ وصفها الكثيرون بأنها «زلزال» هز البيئة السياسية برمتها. فمن ناحية، أعادت هذه الانتخابات إحياء الخطاب الثوري وجددت آمال الثوار في الحصول على المزيد من القوة والنفوذ. لكن من ناحية أخرى، أثبتت أن الفجوة بين الثورة والنظام القديم ما زالت حاضرة ويصعب سدها.

مع اقتراب الجولة الثانية من التصويت، هناك العديد من الأسئلة التي يجب التطرق لها: ما هي السمات الرئيسية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التونسية لعام ٢٠١٩؟ كيف نفهم تأثير هذا «الزلزال» السياسي على العملية الانتقالية؟ هل نشهد ترسيخا ديمقراطياً أم تهديداً لعرقلة هذه المسيرة؟ هذه هي الأسئلة التي تسعى الورقة إلى تناولها.

سمات الانتخابات الرئاسية ٢٠١٩

حملت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية رسائل مهمة للسياسيين والمحللين على حد سواء. ولفهم هذه الرسائل، نحتاج إلى تجاوز الجانب الإجرائي للانتخابات وقراءة المزيد في السياق والسمات الأساسية.

١. الثورة مقابل النظام القديم - معارضة متجددة: تميزت الفترة بين ٢٠١٤-٢٠١٩ بسياسة الإجماع وجمعت بين الحزبين السياسيين الرئيسيين نداء تونس والنهضة لقيادة البلاد، ولكن يمكننا القول بإن تلك الحالة انتهت الآن. حدث ذلك حينها جزئيًا لأن نداء تونس خسر أغلبيته البرلمانية وانقسم إلى مجموعات أصغر سعت بعد ذلك خلف اجندات متنافسة ومتضاربة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ٢٠١٩ تصويتًا عقابيًا كبيرًا ضد النظام ككل. هذه النتائج تعني أيضًا أن حزب النهضة قد فشل في محاولاته لعب دور الوسيط بين الثورة والنظام القديم خلال السنوات الخمس الماضية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وبالتالي، عاد الجانبان إلى مواقفهما الأصلية ووقفا مرة أخرى في مواقف متناقضة حادة. لذلك استعادت الثنائية القديمة "الثورة مقابل النظام القديم" قيمتها كأداة تحليلية لدراسة وفهم التطورات السياسية الراهنة في تونس.

٢. صعود المستقلين وظاهرة سعيد: لم تقتصر هذه الانتخابات على مشاركة مجموعة واسعة من المرشحين المستقلين بالإضافة إلى أولئك الذين يمثلون الأحزاب السياسية فحسب، [٢] ولكنها أسفرت أيضًا عن فوز أحد هؤلاء المرشحين المستقلين (قيس سعيد) بالجولة الاولى مع حظوظ حقيقية للفوز بالرئاسة. لقد هزت هذه النتيجة الطيف السياسي برمته، وبعثت برسائل مقلقة حول أهمية السياسات الحزبية بعد الآن بل أهمية الأحزاب نفسها. يمكن القول إن أهم مؤشر من ظهور ظاهرة قيس سعيد هو الحد من تأثير «المال السياسي» وفشل الأجهزة الحزبية في حشد الدعم السياسي لضمان فوز مرشحيها.

٣. مرشح النهضة لأول مرة: تلعب النهضة دورًا محوريًا في السياسة التونسية منذ ما يقارب أربعة عقود، سواء في المعارضة أو الحكومة. ولأول مرة، اختارت الحركة التنافس على منصب الرئيس مع مرشحها عبد الفتاح مورو. جرى اتخاذ هذا القرار غير المسبوق تحت الضغط وبعد فشل الحزب في الاتفاق مع الفصائل السياسية الأخرى على مرشح "توافقي". على الرغم من أن مورو حل في المرتبة الثالثة وفشل في الوصول إلى الجولة الثانية من التصويت، إلا أن ترشيحه مهد الطريق لحركة النهضة لتغيير قواعد المشاركة السياسية في المستقبل ولعب اللعبة السياسية على جميع المستويات لأول مرة. من الآن فصاعدًا، لن يولي الإسلاميون التونسيون اهتمامًا كبيرًا للتحذيرات التي قيّدت في الماضي مناوراتهم السياسية وأبعدتهم عن "محرمات" معينة، كالاقتراب من الرئاسة.

٤. المناظرات المتلفزة: أتيحت للتونسيين لأول مرة فرصة مشاهدة مناظرات متلفزة مباشرة بين المرشحين للرئاسة. كانت لحظة تاريخية عندما وقف المتنافسون على أعلى منصب في الدولة بشكل متساوٍ للإجابة على أسئلة حول خططهم ووعودهم للشعب. على الرغم من صعوبة تحديد مدى تأثير هذه المناظرات على سلوك الناخبين واختيارهم، إلا أنها شكلت خطوة جديدة على طريق إقامة ديمقراطية أكثر استقرارًا. تجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠١٤، رفض الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي مواجهة خصمه الرئيس السابق منصف المرزوقي في مناظرة تلفزيونية.

٥. أيديولوجية أقل، سياسة أكثر: كانت الأيديولوجيات سائدة في الانتخابات السابقة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ واستُقطِب الناخبون على أسس أيديولوجية (الحداثيون مقابل التقليديين، إلخ)، في حين تراجعت الأيديولوجيات في عام ٢٠١٩ لصالح قضايا أكثر تحديداً مثل الأمن القومي وسيادة القانون والدبلوماسية والعلاقات الخارجية. صحيح أن الدستور يقيد وظيفة الرئيس في المقام الأول في هذه المجالات، ولكن يمكن تفسير ذلك أيضًا بنضج الحياة السياسية بعد الثورة في تونس. نشهد الآن في تونس تحركا تدريجيا بعيداً عن الخطاب القائم على الأيديولوجيات المتعارضة والتقسيمية ونحو حوار عام أكثر شمولاً.

٦. انقسامات على كلا الجانبين: على عكس عام ٢٠١٤ حيث اتحدت فصائل النظام القديم وتجمعوا خلف السبسي، الذي فاز في نهاية المطاف بالانتخابات، تميز عام ٢٠١٩ بانقسامات على الجانبين. غالبية المرشحين الستة والعشرين هم من، أو يزعمون أنهم يمثلون النظام الثوري أو القديم. [٣] على الرغم من محاولات التوحيد المتكررة التي بذلت لصالح بعض المرشحين من كلا الجانبين، إلا أنها لم تحرز نجاحاً يذكر. [٤] بسبب هذه الانقسامات والفرص المتساوية نسبياً للفوز بالمرشحين القلائل، كان من المستحيل الفوز في الانتخابات من الجولة الأولى. كما كان من الصعب للغاية التنبؤ بالفائزين حتى يتم إعلان النتائج رسميًا من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

ترسيخ للديمقراطية أم تعطيل لها؟

بعد ثمان سنوات من الثورة، وصل التحول الديمقراطي في تونس إلى نقطة حرجة. وفقًا لنظريات التحول الديمقراطي، تمر عملية التحول الديمقراطي عادة على مرحلتين: الانتقال والترسيخ. يأتي الانتقال «نتيجة - مباشرة أو غير مباشرة - للانقسامات المحورية داخل النظام الاستبدادي نفسه». [٥] وينطوي على تنازلات بين النخب السياسية الجديدة والقديمة «لإضفاء الطابع المؤسسي على بعض الجوانب المهمة للإجراءات الديمقراطية».[٦] تتميز هذه المرحلة بالتذبذب وعدم الاستقرار وعدم اليقين ولا تنتهي دائمًا بترسيخ الديمقراطية. إن التجارب الانتقالية الفاشلة عديدة، وتعد بلدان الربيع العربي، باستثناء تونس، أمثلة واضحة في هذا الصدد.

وترسيخ الديمقراطية من ناحية أخرى هو ما يسمح للانتقال الديمقراطي بأن يتكلل بالنجاح. فهي مرحلة تنضج من خلالها ديمقراطيات جديدة وتخلق مواقف سياسية تصبح فيها «الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة في المدينة». [٧] من بين الشروط اللازمة لحدوث هذا الترسيخ هو الإجماع على قواعد هذه اللعبة. عادة ما تترجم هذه القواعد إلى معايير دستورية ومؤسسية وإجرائية، حيث يكون الجزء الأكثر وضوحًا من المعايير الإجرائية هو إجراء انتخابات نزيهة وتنافسية وشاملة بشكل دوري. إن الديمقراطيات التي تجتاز عددًا معينًا من الانتخابات المنتظمة خلال المرحلة الانتقالية، تنتقل بشكل طبيعي إلى مرحلة الترسيخ.

في حالة تونس، شهدنا خمس انتخابات متتالية بدأت من الجمعية الدستورية الوطنية في عام ٢٠١١، تبعتها الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ٢٠١٤، ثم الانتخابات البلدية في عام ٢٠١٨، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية الحالية. وفقًا للمراقبين الوطنيين والدوليين، كانت جميع هذه الانتخابات نزيهة وشفافة وشاملة دون استثناء. إذا اتفقنا مع ما تخبرنا اياه الأدبيات المتعلقة بالديمقراطية، فإن انتخابات ٢٠١٩ ستختتم الفصل الانتقالي وتفتح حقبة جديدة من الترسيخ الديمقراطي. مما يعني أنه، ومن الناحية النظرية على الأقل، يمكن الآن اعتبار تونس واحدة من الديمقراطيات الراسخة في العالم.

ولكن على أرض الواقع، فإن التحديات التي قد تعيق هذه العملية وتعطل انتقال البلاد إلى مرحلة التوحيد لا تزال قائمة. بعض هذه التحديات تتعلق بالمعسكر الثوري، بينما يرتبط البعض الآخر بالدور الذي من المتوقع أن تلعبه فصائل النظام القديم إذا ما فازوا في الانتخابات الرئاسية وتمكنوا من الحصول على الأغلبية في المجالس التشريعية. إذ سيسمح ذلك لهم بقيادة البرلمان وتشكيل الحكومة الجديدة والتأثير على عمل الرئيس وجدول أعماله. بعد ذلك، سيجري تحديد مصير العملية الديمقراطية من خلال توازن القوى الجديد ونوع العلاقات بين مختلف الأحزاب في الإطار الجديد.

يعتبر الضعف البنيوي للأحزاب السياسية الداعمة لقيس سعيد أحد التحديات المتعلقة بالمعسكر الثوري. بصرف النظر عن حزب النهضة، الذي فقد بالفعل شرائح كبيرة من ناخبيه خلال هذه الانتخابات، [٨] الباقي إما أحزاب صغيرة الحجم ذات تمثيل برلماني ضئيل أو مجموعات تم تشكيلها حديثًا وأعضاء مستقلون. بدون حزام سياسي قوي حول سعيد مع أهداف مشتركة وتنسيق وثيق، فإن هذه الكتلة غير المتماسكة سوف تكافح وقد تفشل في دفع الأجندة الديمقراطية إلى الأمام. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو تصريحات سعيد المتكررة بعدم الاكتراث بالانتخابات البرلمانية المقبلة والمسافة المقلقة التي يحتفظ مع الأحزاب السياسية بشكل عام، وخاصة تلك التي أعلنت دعمها له.

وعلى جانب النظام القديم، تبدو مخاطر إعاقة العملية الديمقراطية أكثر تأثيرا. نبيل القروي نفسه شخصية إشكالية، سواء فاز في الانتخابات الرئاسية أو شكّل الحكومة. جرى التحقيق مع القروي خلال السنوات الثلاث الماضية بتهم غسل الأموال والتهرب الضريبي. والتزامه بالديمقراطية والقيم الديمقراطية غير واضح. ومن الجدير ذكره نشر تصريحات مثيرة للقلق للقروي على وسائل التواصل الاجتماعي يهدد فيها بالحد من الحريات العامة واستخدام وسائل غير قانونية ضد خصومه. [٩] حزبه «قلب تونس» جديد في السياسة ولم يُختبر في الحكومة أو البرلمان، ومن المحتمل أن تدخل الأحزاب الأخرى في تحالف معه، وستأتي معظمها من النظام القديم، مع تاريخ لا يعد بالتزامهم بالديمقراطية والعملية الديمقراطية.

لن يتضح إذا كانت تونس تمضي قدماً نحو ترسيخ الديمقراطية أم نحو مواجهة المزيد من التحديات والاضطرابات إلا بعد نتائج الانتخابات التشريعية والجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

سيناريوهات ما بعد الانتخابات

بدأت السمات الرئيسية للبرلمان الجديد بالتبلور بالفعل قبل انتهاء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ستحدد الانتخابات التشريعية يوم ٦ أكتوبر/تشرين الأول الحزب الفائز الذي من المفترض أن يشكل الحكومة ويقودها. ووفقًا لاستطلاعات الرأي، لن يحصل أي حزب على مقاعد كافية لتشكيل حكومة مستقرة بمفرده، [١٠] وبالتالي فإن من يفوز بالانتخابات سيضطر إلى التعاون والعمل في تحالف مع آخرين في البرلمان والحكومة. تعد العلاقات بين الحكومة والرئيس جزءًا آخر من المشاكل التي يحاول التونسيون التعامل معها خلال السنوات الخمس المقبلة. السيناريوهات التالية هي الأكثر احتمالا وستحدد كيف سيبدو هذا النظام ويعمل، مما يساعدنا على فهم في أي اتجاه قد يتطور الموقف:

السيناريو الأول – استعادة الثورة

في هذا السيناريو، يفوز قيس سعيد بالجولة الثانية ويصبح رئيسًا، ويأتي حزب النهضة في المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية ويشكل الحكومة مع الأحزاب والتحالفات الثورية. حتى الآن، أعلن تقريبا جميع ممثلي المعسكر الثوري الذين شاركوا في الجولة الأولى دعمهم الكامل ودعوا مؤيديهم للتصويت لصالح سعيد. وهذا يشمل مرزوقي ومخلوف ومرايحي وعبو وصافي والجبالي بالإضافة إلى حزب النهضة. ومع هذا الدعم الجماعي الواسع، يتمتع مرشح الثورة بفرصة حقيقية للفوز بالرئاسة. ما لم يواصل هذا الائتلاف العمل سويًا في البرلمان ودعم النهضة لتشكيل الحكومة، سيجري عزل الرئيس تمامًا في قرطاج. وفقًا للدستور الحالي، يتمتع الرئيس بسلطات تنفيذية محدودة للغاية وتحتاج مبادراته التشريعية إلى أغلبية في البرلمان لتمريرها. التحدي الرئيسي الذي يواجه هذا السيناريو هو الشكوك التي ينظر بها باقي الطيف الثوري إلى النهضة. إذ دفع حزب النهضة ثمناً باهظاً بسبب سياسته الخاصة بتوافق الآراء مع النظام القديم خلال السنوات الخمس الماضية وما زال ذلك يلقي بظلال من الشك حول مدى توافق أجندة الحزب الحقيقية مع أهداف الثورة.

السيناريو الثاني - عودة منظمة للنظام القديم

هذا السيناريو ممكن أيضًا ولكنه أقل احتمالًا، إذ يتطلب الدعم الكامل من جميع مكونات النظام القديم لتأمين رئاسة نبيل القروي، الذي فشل في سد الفجوة بينه وبين سعيد في الجولة الأولى من التصويت. وفي الواقع فإن هذا الدعم غير مضمون خاصة من حزب «تحيا تونس» بقيادة رئيس الوزراء يوسف شاهد. ومع ذلك، إذا توحّد النظام برمته وتجمّع خلف القروي وأصبح رئيسًا، فإن فرص تحالف النظام القديم في العودة بقوة والسيطرة على المشهد في الفترة المقبلة ستصبح أكثر واقعية.

السيناريو الثالث - برلمان مجزأ وحكومة هشة ورئيس معزول:

من المرجح أن يحدث هذا السيناريو خاصة أن الدعم الجارف لقيس سعيد يمنحه ميزة على خصمه ويحسن إلى حد كبير فرصه في الفوز بالجولة الثانية. ولكن هناك مخاوف جدية من أن البرلمان الجديد سيكون مجزأ بالكامل ويتكون من كتل صغيرة وحضور كبير للأعضاء المستقلين. ففي حال حصل كل من الحزبين الأول والثاني على أربعين إلى خمسين مقعدًا فقط، سوف يحاول كلاهما إيجاد أرضية مشتركة للعمل معًا أو للحصول على دعم من الأحزاب الصغيرة الأخرى، وسيكون من الصعب للغاية تأمين الأغلبية المطلوبة لتمرير القوانين وتسهيل العمل الحكومي في مثل هذه البيئة المجزأة. إذا تمكنت القوى الثورية من الوصول بمرشحها لقرطاج وشكل النظام القديم الحكومة بأغلبية هشة في البرلمان، سيقود ذلك الى نظام غير مستقر يتسم بأزمات انسداد سياسي متكررة. تضيف قضية نبيل قروي القانونية، والتي لم يبت بها بعد، المزيد من التعقيد إلى الوضع الحالي وقد تفتح الباب أمام سيناريوهات أكثر إثارة للقلق بما في ذلك إمكانية حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة.

المراجع:

[١] انتخابـات الجمعيـة الدسـتورية (٢٠١١)، الانتخابـات البرلمانيـة (٢٠١٤)، الانتخابـات الرئاسـية (٢٠١٤)، الانتخابـات البلديـة (٢٠١٨)، الانتخابـات الرئاسـية (٢٠١٩).

[٢] ١٠ مرشحين مستقلين من أصل ٢٦.

[٣] مثّل النظـام القديـم يوسـف شـاهد (رئيـس الـوزراء) وعبـد الكريـم الزبيـدي (وزيـر الدفـاع) ومهـدي جمعـة (رئيـس الـوزراء السـابق) وسـلمى اللومـي (وزيـر السـياحة السـابق) وناجـي جلـول (وزيـر التعليـم السـابق) وسـعيد عيـدي (وزيـر الصحـة السـابق) نبيـل قـروي (حـزب قلـب تونـس)، محسـن مـرزوق (حـزب مشـروع تونـس)، عبيـر موسـي (حـزب الحركـة الدسـتورية) ، سـالم الرياحـي (رجـل أعمـال). يضـم المعسـكر الثـوري منصـف مرزوقـي (حـراك تونـس) وسـيف الديـن مخلـوف (ائتـلاف الكرمـة) ومحمـد عبـو (حـزب التيـار الديمقراطـي) وقيـس سـعيد (مسـتقل) وصافـي سـعيد (مسـتقل) وعبـد الفتـاح مـورو (حـزب النهضـة)، وإليـاس فاخفـاخ (المنتـدى الديمقراطـي للعمـل والحريـات)، حمـادي الجبالـي (مسـتقل) ، محمـد لطفـي مرايحـي (الاتحـاد الشـعبي الجمهـوري)، حمـة الهمامـي (الجبهـة الشـعبية).

[٤] نتيجـة لهـذه المحـاولات، انسـحب ثلاثـة مرشـحين فقـط مـن معسـكر النظـام القديـم لصالـح عبـد الكريـم الزبيـدي: سـلمى اللومـي ومحسـن مـرزوق وسـليم الرياحي.

[٥] O'Donnell, G. and Schmitter, P.C. (1986) Transitions from Authoritarian Rule, Vol. 4: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, John Hopkins University Press, p. 19.

[٦] Rustow, D.A. (1970) "Transitions to Democracy", Comparative Politics, Vol. 2 No .3, p.335.

[٧] Linz, J. and Stepan, A. (1969) Problems of Democratic Transitions and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-communist Europe, Johns Hopkins University Press, p. 5.

[٨] فـي الانتخابـات الرئاسـية لعـام ٢٠١٩ ، حصـد مرشـح النهضـة عبـد الفتـاح مـورو (٤٣٤,٥٣٠) صوتًـا مقارنـة بـ (١,٥٠١,٣٢٠) فـي عـام ٢٠١١ و(٩٤٧,٠٣٤) فـي عـام ٢٠١٤، وهكـذا فقـد الحـزب أكثـر مـن مليـون صـوت.

[٩] تتوفر تسجيلات الفيديو والصوت المسربة التي تحتوي على هذه العبارات عبر الإنترنت.

[١٠] علـى سـبيل المثـال، تتنبـأ اسـتطلاعات الـرأي بـأن الحـزب الفائـز سـيحصل علـى ٤٥ مقعـدًا كحـد أقصـى مـن إجمالـي ٢١٧ مقعـدًا فـي البرلمـان. وفـي هـذه الاسـتطلاعات، نجـد أن قلـب تونـس والنهضـة يتأرجحـان بيـن المركزيـن الأول والثاني.

عن المؤلف

عز الدين عبد المولى: مدير قسم الأبحاث في مركز الجزيرة للدراسات. يحمل عبد المولى شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة إكستر البريطانية، وشهادة الماجستير في السياسة الدولية من جامعة سوس البريطانية، وشهادة الماجستير في الفلسفة السياسية من جامعة السوربون الفرنسية. حرَّر عبد المولى وترجم الكثير من الكتب، وساهم في كتابة مقالاتٍ بحثية وفصول من كتب، بما فيها: «دور الإعلام في الثورة التونسية» ضمن كتاب «الثورة التونسية» (بيروت 2012)، و «الجزيرة والثورة المتلفزة» ضمن كتاب: Routledge Handbook of the Arab Spring - Routledge 2015 ومن منشوراته أيضًا كتاب: Al Jazeera and Democratization - Routledge 2015 و"العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعدّدة»(بيروت 2016). تغطي اهتمامات بحثه نظرياتِ العلاقات الدولية، والسياسة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والديمقراطية والتحول الديمقراطي، والإسلاموية، والإعلام العربي.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيّات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وبتعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

/ SharqForum

/ Sharq-Forum

منتدى الشرق
AL SHARQ FORUM